

بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعا استثنائيا يوم الجمعة 11 يوليو 2014 قصد تقييم لقائه، لنفس اليوم، مع السيد وزير التعليم العالي والذي تمت برمجته وتحديد جدول أعماله في اجتماع 9 يونيو 2014، حيث اتفق الطرفان، كما هو وارد في محضر الاجتماع السابق، على تخصيص هذا الاجتماع لدراسة مقترحي الوزارة المتعلقين بمعايير الترقى من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي وإحداث الدرجة الاستثنائية الخاصة بأساتذة التعليم العالي.

وخلافا للاجتماعات السابقة بين المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية، فقد مر اجتماع اليوم في أجواء من التوتر نتيجة ما يلي:

- 1- تجاوز الوزارة الوصية لمنهجية العمل المتفق عليها والمتضمنة في محضر اجتماع 9 يونيو 2014 بين المكتب الوطني ووزارة التعليم العالي ومنها التحديد المسبق لجدول أعمال الاجتماعات، وذلك من خلال محاولة الوزارة التطرق بعجالة لامسئولة لملف مراجعة القانون 01.00، والتي يعتبرها المكتب الوطني مسألة مصيرية بالنسبة للجامعة العمومية، وانتهاج سياسة الأمر الواقع في هذا الباب حيدا بذلك عن آلية العمل المشترك في إطار لجنة القانون 01.00 والنظام الأساسي؛
- 2- الإخلال بالتزامات الوزارة فيما يخص ملف الترقى من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي، وذلك عبر رفض تسليم الصيغة النهائية للمرسوم المذكور والاكتفاء بتلاوته فقط واتضح أنها مخالفة للصيغة التي كانت محور عمل مشترك واتفق سابق بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة والتي صادقت عليه اللجنة الإدارية في اجتماعها ليوم الأحد 2 فبراير 2014، وذلك من جهة، بمحاولة تمديد المدة الزمنية التي يقضيها الأستاذ المؤهل من أجل الانتقال إلى إطار أستاذ التعليم العالي، الشيء الذي يعبر عن المقاربة المحاسبية الصرفة لكل ما يتعلق بالتعليم العالي، ومن جهة أخرى، عجز الوزارة عن إعداد تصور علمي وموضوعي لمعايير ذلك الانتقال بدعوى عدم تجاوب الأساتذة مع مذكرة 13 مايو 2014 حول معايير الترقى بالنسبة للأساتذة المؤهلين، مؤكدة بذلك صدق ما ذهب إليه المكتب الوطني في بلاغه ليوم 13 مايو 2014 حين اعتبر تلك المذكرة بمثابة عملية تمويهية بغرض ربح مزيد من الوقت.
- 3- الإخلال بالالتزام الشخصي للسيد الوزير، المتضمن في محضر اجتماع 9 يونيو 2014، بتسليم المكتب الوطني نسخة من مشروع المرسوم المتعلق باقتراح الوزارة إحداث الدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي، وغموض موقفها حول هذا الملف. علما أن المكتب الوطني ما انفك يطالب بإحداث الدرجة دال في نفس الإطار كحل مرحلي لمعضلة انحباس المسار المهني للأساتذة الباحثين.

إن المكتب الوطني وبعد نقاش عميق ومسؤول، استحضر من خلاله كذلك السياسة التي تنهجها الوزارة الوصية اتجاه الجامعة العمومية من خلال خلق مؤسسات بديلة مؤدى عنها وكذا آخر التصريحات اللامسئولة للسيد الوزير في حق حفل العلوم الإنسانية وكليات الآداب التي يتمنى إلغائها من الخريطة الجامعية المغربية فإن المكتب الوطني:

- يثير الانتباه مرة أخرى إلى أن تدهور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي نتيجة إمعان المسؤولين في سلك نهج تخلي الدولة عن تدبير قطاع التعليم العالي وتفويض صلاحياتها في هذا الشأن لأشخاص ذاتيين أو معنويين، أجنب أو محليين ريعيين، سيكون له حتما آثارا وخيمة على التماسك الاجتماعي واستقرار المؤسسات بالبلاد؛
- يستنكر سياسة الاستخفاف بخطورة الموضوع التي تنهجها الوزارة بخصوص التعاطي مع ملف تعديل القانون 01.00 الذي يهيم مسار التعليم العالي بالمغرب كما يهيم حاضر ومستقبل جميع المغاربة باعتباره مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب، والذي أصرت بشأنه على تجاوز العمل المشترك مع

النقابة الوطنية للتعليم العالي والعمل بشكل أحادي للعبث بذات القانون بهاجس شرعة التكوينات المؤدى عنها ضرب المبادئ الأساسية التي تدافع عنها النقابة الوطنية للتعليم العالي والمتمثلة في التوحيد والدمقرطة وربط التكوين بالبحث؛

- يستنكر السياسة اللامسؤولة التي تنهجها الوزارة الوصية مع النقابة الوطنية للتعليم العالي في التعامل مع الحلول المتفق حولها بخصوص الملف المطلي وهو ما يؤكد غياب الإيمان الصادق بالمنهجية التشاركية كما يشجب سياسة التسويق وريح الوقت التي تنهجها الوزارة الوصية إزاء الملف المطلي للأساتذة الباحثين؛
- يستنكر سياسة الوزارة في التعامل مع ملف ترقي الأساتذة من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي من خلال تعديل مضامين مشروع المرسوم المتفق بشأنه مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والتماطل في إصدار النصوص التنظيمية له عبر افتعال إشكالية معايير الترقى وهو ما ينم عن اتجاهها نحو عرقلة إيجاد الحلول الحقيقية لهذا الملف؛
- يشجب عدم جدية الوزارة في حوارها مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، ويعبر عن قلقه البالغ إزاء مصير الملفات المطلية الأخرى المطروحة على طاولة المفاوضات (رفع الاستثناء عن حملة الدكتوراه الفرنسية، استرجاع سنوات الخدمة المدنية، ملف الأساتذة الذين تم توظيفهم في إطار أستاذ محاضر قبل 1997، ملف أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا، ترقية الأساتذة الباحثين، تحويل المناصب المالية برسم سنتي 2012 و2013...)
- يستنكر رفض الوزارة الوصية تسليم مشروع المرسوم الخاص بالدرجة الاستثنائية للمكتب الوطني ضد على ما تم الاتفاق حوله في محضر 9 يونيو 2014 وهو ما يعد ضربا للعمل التشاركي التي ما فتئت الوزارة تتحدث عنه في وسائل الإعلام وفي الاجتماعات الرسمية مع المكتب الوطني كما يستغرب ضبابية وغموض رؤية الوزارة بخصوص هذا الملف؛
- يستغرب ويستنكر التصريحات اللامسؤولة للسيد الوزير في حق كليات الآداب معتبرا إياها عالية على المغاربة وعلى المجتمع يجب محوها من الخريطة الجامعية. تلك التصريحات التي تتم عن جهل كبير بالأدوار الأساسية التي لعبته العلوم الإنسانية في رقي المجتمعات المتقدمة.

وتأسيسا على ما سلف وبناء على قرارات اللجنة الإدارية المنعقدة بتاريخ 24 مايو 2014 وتفويضها المكتب الوطني تدبير المرحلة وتصريف قراراتها، فإنه يعلن للرأي العام الجامعي الوطني:

✚ استمراره في الدفاع عن الجامعة العمومية ورفضه لخصخصة التكوينات الطبية التي ستؤدي إلى القضاء على كليات الطب في الجامعة العمومية التي تعاني العديد من المشاكل على مستوى الموارد البشرية والتدريب السريرية؛

✚ تأكيده على مشروعية وموضوعية انتظارات الأساتذة الباحثين الواردة في الملف المطلي واستماتته في النضال من أجل التحقيق العاجل لتلك الانتظارات، وبالتالي رفضه القاطع والمطلق لأي نوع من المقايضة أو المساومة من أجل ثنيه على الذود عن الجامعة العمومية باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للسيادة الوطنية؛

✚ تحميله المسؤولية الكاملة لوزارة التعليم العالي لتداعيات هاته الممارسات وانعكاساتها على استقرار الوضع بمؤسسات التعليم العالي؛

✚ **عقد اجتماع للمكتب الوطني يوم الأربعاء 16 يوليو 2014 قصد تدارس التدابير العملية لتفعيل الخطوات النضالية التي أقرتها اللجنة الإدارية في اجتماعها يوم 24 مايو 2014.**

والمكتب الوطني وهو يستحضر دقة المرحلة، فإنه يهيب بجميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين للتعبئة القصوى لإنجاح الخطوات النضالية المقبلة.

المكتب الوطني

